

الحراك المدني... اتفاق على المطالب واختلاف على الأهداف!



«البنانية الدولية» تفتح المدينة الثقافية «كلنا لوطن» تحية للجيش والقوى الأمنية



والقى غصن كلمة قرعة، فقال: «كلنا لوطن، شعار يختصر في طياته كل التضحيات التي بذلها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية الأخرى وأبناء الوطن جميعاً في سبيل الحفاظ على هذا المجتمع الذي ننتمي إليه، وفي سبيل التمسك بوحدة أبنائه، على رغم تكتلاتهم الطائفية المذهبية والفكرية وفي سبيل مكافحة الإرهاب».

ثم ألقى عبيد كلمة إبراهيم وجاء فيها: «تجاوز الأمن في عصرنا الراهن المفهوم الكلاسيكي الذي ساد لآزمنة طويلة، وأصبح منظومة متكاملة قائمة في ذاتها، يتداخل فيها الجانب العسكري الأمني مع الجانب الاجتماعي الاقتصادي التربوي الصحي، لتؤلف معاً شبكة عنكبوتية متعددة الاهتمام: ترصد، تستعلم، تقترح، تستيقظ، تخطط المخدرات، والإنخراط في التنظيمات الإرهابية، فالترقية غدت إلى الاستشراف والتوقع أقرب، وهو يحاول أن يبطل الفعل اجتناباً للوصول إلى مرحلة ردّ الفعل. ومن هنا القول ببناء شبكة أمان وأقية تحيط الجنوح إلى انتهاك القوانين، وارتكاب الجرائم، واستخدام العنف، والارتباط الآفة المخدرات، والإنخراط في التنظيمات الإرهابية، فالترقية الصحية في المنزل والمدرسة، والتوجيه السوي في الجامعة، والعدالة الاجتماعية، والتقديمات الصحية، والإنماء المتوازن، وتكاؤف الفرض أمام الجميع، وحسن رعاية الدولة لأبنائها، كلها عوامل أساسية وحاسمة في بناء مجتمع متماسك، متصالح مع نفسه ودولته، مجتمع يتسم بالريادة والانتاج، وينمو ويتطور في مناخات من السلم المدني الذي تحتاج إليه الأوطان للنهوض».

وتحدث مشموشي قائلاً: «ما أوحجنا في هذه الأيام العصبية إلى لقاءات كهذه بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لأننا في قوى الأمن الداخلي نؤمن كل الإيمان أن لا بد من تكامل الأدوار بين مختلف الجهات المعنية لمواجهة كل المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه لبنان اليوم».

وأخيراً، ألقى عقل كلمة فوجوي وجاء فيها: «إن أكثر ما نحتاج إليه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن، حيث تتقاطع الأخطار الخارجية التي يمثلها كل من العدو الصهيوني والإرهاب، مع المصاعب السياسية الداخلية، العودة إلى الأصول والجنود، أي إلى التمسك برسالة لبنان، وطن التنوع والحرية والإبداع، فلا مكان لهذا الوطن تحت وجه الشمس من دون تلك الرسالة، التي لطالما شكلت علة وجوده، وسر تعلقه بين سائر البلدان».

ختاماً، قدم مراد دروعاً تقديرية لكل من ممثلي القيادة الأمنية، ويودره، قدم ممثل السفير اليمني علي أحمد الديلمي درعاً تقديرية لمراد.

افتتحت «الجامعة اللبنانية الدولية»، للسنة الخامسة على التوالي، «المدينة الثقافية» في قصر الأونيسكو، برعاية الوزير السابق عبد الرحيم مراد وحضوره، وقد رفعت لهذه السنة شعار «كلنا لوطن» تقديراً للجيش والقوى الأمنية.

حضر حفل الافتتاح الدكتور رفعت بدوي ممثلاً للرئيس الدكتور سليم الحص، السفير السوري علي عبد الكريم علي، النواب السابقون: عدنان طرابلسي، جهاد الصمد، نادر سكر، بشارة مريج، وزاهر الخطيب، العميد الطيار روفائيل عقل ممثلاً قائد الجيش العماد جان فهدجي، العميد الركن جوزف عبيد ممثلاً المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، العميد عادل مشموشي، ممثلاً مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، العميد الركن إدمن غصن ممثلاً مدير عام جهاز أمن الدولة اللواء جورج قرعة، ورئيس المحكمة العسكرية العميد الركن الطيار خليل إبراهيم وشخصيات.

بدأ الحفل بالنشيد الوطني وعرض فيلم وثائقي بعنوان «البناء لوطن»، فسرحية من إعداد طلاب الجامعة وثائقيهم.

والقى مراد كلمة أعلن فيها أنّ «الجامعة اللبنانية الدولية يشرّفها أن تقيم مدينتها الثقافية، هذا المعرض الخاص بالقوى الأمنية، تقديراً من الجماعة للدور الوطني الذي قامت القوى الأمنية وتقوم به وهي مستمرة بإداء واجبها الريادي الحافل بالإجازات المميزة، سواء على صعيد كشف الشبكات العميلة للعدو الصهيوني وتفكيك حلقاتها والقبض على أفرادها، أو على صعيد كشف الخلايا الإرهابية وملاحقة عناصرها والإيقاع بأعضائها، أو على صعيد أمن المجتمع ككل. إذ تمثل القوى الأمنية مجتمعاً، مؤسسة كاملة متكاملة، ينظر إليها المواطن كعين ساهرة، تحمي وحدة الوطن، وتحقق الاستقرار، وتجعل الحياة اليومية طبيعية في كل الشؤون والمراقب، على رغم الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، وعلى رغم الإمكانات المتواضعة، والظلم الذي لحق بالمؤسسات الأمنية منذ الاستقلال حتى اليوم، إذ لم تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية الكافية. ولا يمكن الفصل، بين هذا الدور الوطني الرائد للقوى الأمنية، وبين دور المقاومة، التي حققت النصر على العدو الصهيوني، ووضعت حداً لعدوانه، وجعلت المواطن اللبناني آمناً على حياته ورزقه وأسرته، فتكامل دورها مع دور المؤسسة الأمنية، وتحققت بهذا التكامل ثلاثية: الجيش والشعب والمقاومة، وأصبح لبنان دولة قادرة على الدفاع عن نفسها، ولم يعد العدو الصهيوني صاحب المبادرة، ولا يملك وحده زمام الأمور، لأن المقاومة لا بالمرصاد».

ولكن في النهاية هناك من سيحدّد توقيت التظاهرات ومن يشارك ومن لا يشارك وعناوينها إلخ... لهذه التظاهرات وجهان، وجه خارجي ودعمهم، لأنها تجد في أفكارهم نوعاً من الابتكار والحماسة، والدليل الأكبر على ذلك، فعالية «أبو رخصة» التي هي - بحسب رأيها - فكرة مبتكرة وجديدة لم يغم بها أحد ماضياً.

أما فئة رافضي هذا الحراك منذ قيامه حتى اليوم، فكانت لها وجهة نظر مختلفة. إذ حذرت منه ونبهت إلى مدى ارتباطه بالخارج، وأنه بوابة لمشايخ خارجية سوف يكون الداخل اللبناني مسرحاً لتنفيذها، وسوف يستعمل في هذه التظاهرات ومحاولتها الصعود على ظهر آلام الناس وأوجاعهم، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى الخروج من هذه التحركات والانسحاب منها، لأنها غدت واضحة الأهداف كأداة ضغط لتحقيق مآرب سياسية بعكس ما ترفعه من شعارات».

وقال أيضاً: «القيومون على التظاهرات طالبوا بالبحر في بعلبك! ولم يرفعوا أي مطالب مرتبطة بالحقوق الاجتماعية أو السيادة الوطنية، وهو ما يكشف نقابهم واحتياهم».

وأردف قائلاً حول مؤلّي الحراك والبرامج التي تمثل هذه الجهات: «معظم هذه الجمعيات والمنظمات تمول من برامج mepi و usaid، ويغني أن تلج موقع وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) الإلكتروني، لنعرف مدى ارتباط هذه البرامج التمويلية بالمصالح المعادية لبلادنا».

ومن ناحية أخرى، قال «وائل» إنّ السبب الأهم الكامن وراء عدم مشاركته في الحراك، أنّ تجارب سابقة مع القائمين على هذه التظاهرات وسيرتهم الذاتية، تدفعه إلى اتخاذ قرار كهذا. وأخيراً، تطرق «وائل» إلى الفتنة المسموح لها بالمشاركة في الحراك، وعن الوجود التي تمثلها هذه التظاهرات والغاية منها: «يأتي البعض ويقولون إنّ هذه التظاهرات مفتوحة للجميع،

الإساءة إلى هذا الحراك الوطني. وأكد أنّ كل من لا يشارك فيه، فإنه يتخلى عن مصلحته في المرحلة الأولى، وأن كانت مشاركة تتوقف عند أي إشاعة تظاول نشاطه، وأن لم تكن نابعة عن وعي داخلي، فهي لن تكون مشاركة فعالة».

ختاماً، وجّه الزين مجموعة من الأسئلة إلى المواطنين قال فيها: «هل شعارات الحراك غير محققة؟ وهل يسعى هذا الحراك إلى تنصيب مجموعة معينة على رأسه؟ هل أنتم ضدّ الحراك؟ وإذا كانت المشكلة في بعض منظمي الحراك، مثل أسعد، عماد، مروان، وغيرهم... فهل هؤلاء الأشخاص هم وراء قطع الكهرباء والماء، ووراء الهدر داخل الدولة، وأزمة النفايات؟ أم الدولة والسلطة الحاكمة؟».

ثمّة فئة أخرى من المواطنين، والتي كانت في البداية من المشاركين في هذا الحراك والمؤيدين له بشكل كبير، إلا أنها ما لبثت أن انسحبت من صفوفه، وذلك لأسباب مختلفة. فأنسحبت من هؤلاء، الطلبة الجامعية «هيفاء» التي دفعتها حماسيتها وقناعتها بضرورة التغيير والثورة على الفساد إلى النزول إلى الشارع والمشاركة فيه، ولكنها بعد فترة صغيرة انسحبت من صفوفه، فما يجري في الحراك لا يؤمن الإصلاح المطلوب، ولا يقضي على الفساد المستشري داخل الدولة، على حدّ تعبيرها.

وتضيف: «الإصلاح يكون من خلال القضاء على الطبقة السياسية وعزلها وإقصائها من الساحة السياسية، هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية، فقد وجدت أنّ بعض الناشطين والقائمين على الحراك تابعين لسفارات أجنبية وإقليمية، ويستعملون الشارع من أجل مصالح القوى التي تدعمهم. أيضاً من أجل مصالح الخاصة وسعيهم على استعماله للترتب على عرش السلطة الجديدة، كل ذلك شكّل لدي نوعاً من الرفض، ودفعني إلى الإجماع عن المشاركة فيه».

تحقيق رحاب زيدان

متظاهرون يغلقون الطرقات، ويهتفون للثورة والحراك، وآخرون ينسحبون منه تاركين كل شيء وراءهم. وغيرهم كانوا منذ البداية يحذرون مما يحصل في الشارع ويحذرون أنهم ضده. وفي ظل هذا الانقسام، والأسباب الكامنة وراءه، يعيش المواطن صراعاً للدفاع عن قناعاته وتوجهاته.

تنوّع آراء المواطنين ومواقفهم بحسب انتماءاتهم وقراءاتهم المشهد وما يحصل في الشارع اللبناني. فتجد أنّ فئة من المواطنين تعتبر الحراك الوجهة التي تستطيع من خلالها أن تحقق مطالبها وتحارب الفساد والمفسدين داخل الدولة، والمسؤولين عن الأوضاع السيئة التي يبرز تحت نيرها المواطنون في هذه المرحلة.

من بين هؤلاء، الصحافي د. حسان الزين، الذي يعتبر من أوائل المشاركين في الحراك والداعمين لمطالبه. وفي حديث إلى «البناء»، يشير إلى أنّ مشاركته كانت في البداية من أجل حل أزمة النفايات، بيد أنها تطوّرت مع تطور مطالب الحراك حتى وصلت إلى محاربة الفساد والمفسدين داخل الدولة. كما أشار إلى أنّ علاقاته بالمشاركين في هذا الحراك، لعبت أيضاً دوراً في بقلته داخله.

من ناحية أخرى، تطرق الزين إلى أهداف الحراك، إذ أكد أنه كان في البداية ردّ فعل على أزمة النفايات، ومن دون هدف واضح. إلا أنّ أحداث 22 آب وواجهات بين المشاركين والقوى الأمنية، اعتلته هدفاً يتعلّق بمحاربة الفساد. وأكد الزين أيضاً أنّ هذا الحراك متشكّل من مواطنين وشباب لبنانيين يعبرون عن آرائهم ويطلبون بحقوقهم. ناهياً كل الإشاعات التي تناوالت عدداً من الناشطين، والتي تحدّثت عن ارتباطهم بالخارج وتشغيلهم من قبل بعض السفارات. مؤكداً أنّ الغاية من الإشاعات،

التوعية الصحية والقانونية... سلاح في مواجهة الحرب على سورية

لورا محمود

رغم شراسة الحرب على سورية، والتي استهدفت مناحي الحياة السورية كافة، ما تزال قطاعات الدولة مصرة على التمسك بدعم صحة المواطن السوري ونشر التوعية وسط الكوارث العاملة في قطاع الصحة. وفي هذا السياق، نظمت وزارة الصحة فعالية توعوية حول أهمية لقاح شلل الأطفال بالتزامن مع الحملة التي شملت كل المحافظات السورية، بما فيها المناطق الساخنة. بحضور وزير الصحة نزار وهبة يازجي، وذلك في المركز الثقافي العربي في كفرسوسة - دمشق.

بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء سورية، والنشيد العربي السوري، افتتحت الفعالية التي تضمنت عرض فيديو عن حملة اللقاح لنهاية عام 2015، وذلك لمدة عشر دقائق. ثمّ قدمت فرقة «انتيك» فرقة موسيقية شرقية (فيروزيات قومية)، فمحاضرة عن الاستقالة والتقاعد وتوعية الكوادر العاملة عن عواقب ترك العمل. وبعد المحاضرة، عُرضت فرقة مسرحية إيمائية لمدة ربع ساعة، وذلك بحضور مدير صحة دمشق الدكتور محمد هيثم الحسيني، وعضو قيادة فرع دمشق في حزب البعث العربي الاشتراكي زياد نسمة، ورئيس الهيئة العامة لمستشفى «المجدد» الدكتور أديب محمود، ومدير مستشفى الهلال الأحمر الدكتور ماهر حداد.

وتحدّث الحسيني عن استمرار دروات التعليم الطبي المستمر في مديرية الصحة، وعن الفعاليات التي تقوم بها المديرية لإلقاء الضوء على الشؤون الإدارية والقانونية. وأضاف: «كإدارة، تصادفنا عقبات كثيرة. فمثلاً، عندما يجبر أحد الموظفين على ترك منطلقه أو محافظته نتيجة الأعمال الإيجابية، ويمتد ليبدأ العمل في مديرية الصحة أو في أحد المراكز التابعة لمديرية الصحة، فهناك بعض الإجراءات المتخذة لإعادته وليستأنف عمله».

وعن حملة اللقاح الأخيرة قال الحسيني إنها كانت مميزة، ولفت إلى الجهد الكبير والجبار من قبل الكوادر الطبية. وقال: «سنضاعف هذه الجهود في المرحلة المقبلة، لأننا على أبواب مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة إلى وطننا سورية، وهي مرحلة إعادة الإعمار والبناء، وستكون هناك انطلاقاً جديدة بالنسبة إلى كل القطاعات لنعيد بناء الإنسان والوطن».

وفي حديث إلى «البناء»، قالت رئيسة المهن الصحية في مديرية صحة دمشق ومنظمة الفعالية الدكتورة هزرا رائف: «هذه الفعاليات في مديرية الصحة هي لتوعية الطاقم والعاملين، وبحث قانون العمل الأساسي وحقوق العامل نفسه، ما له وما عليه. ففعالية اليوم تحدثت عن حقوق الموظف وعواقب ترك العمل، خصوصاً أولئك الذين يتكون العمل فجأة، ويسافرون من دون أي إنذار مسبق. وقد كثرت هذه الحالات في الفترة الأخيرة، نتيجة ظاهرة اللجوء الكبيرة لسوريين بسبب الأزمة. لذلك، نقوم كل فترة بفعاليات مثل هذه لتوعية الموظف والمواطن أيضاً». ولفت رائف إلى أنه بعد انتهاء الفعالية، سيذهب الحضور مباشرة إلى مركز التبرع بالدم لمصلحة الجيش العربي السوري.

وأضافت: «من مهم جداً إيصال اللقاح ضدّ شلل الأطفال



ملايين طفل دون الخامسة من العمر. والحملة استمرت لمدة أسبوع وحققنا نتائج مرضية من خلال المراكز الصحية. إذ خصص نحو عشرة آلاف عامل صحي و 860 سيارة مرافقة ضمن 1332 فرقة لتلقيح جوالته، تستهدف كافة المناطق والمحافظات السورية، إضافة إلى وجود فرق غطت مراكز الإقامة الموقتة ورياض الأطفال. فوزارة الصحة هيأت الظروف الملائمة لإنجاح الحملة بهدف تحسين نسب التغطية بجميع اللقاحات المدرجة والمشمولة في برنامج التلقيح الوطني، وتحسين الأطفال ضدّ أمراض الطفولة والمحافظة على صحتهم ضدّ الأمراض الخطرة، وضمان نموهم بشكل سليم ومعافى. وقد غطى اللقاح المناطق السورية بشكل كامل حتى المناطق غير الأمتة.

إشارة إلى أنّ حالة الشلل الأخيرة التي سجّلت بعدما عاود الفيروس ظهوره مترافقاً مع وجود الإرهابيين في سورية بعد خلوص سورية من المرض قبل الأحداث، وفتبت أنه ذو منشأ باكستاني، وظهرت أعراض الحالة في بادية سلمية في محافظة حماد في كانون الثاني 2014. ونجحت إجراءات وزارة الصحة في تطويق المرض، إذ كانت الإجراءات فعالة، وما زالت الجهود مستمرة لاجتثاث هذا الفيروس من خلال حملات التلقيح الوطنية وتطبيق برنامج اللقاح الروتيني.

ويعد اللقاح المستخدم في سورية من أفضل أنواع اللقاحات، وهو مستورد من كبريات شركات إنتاج اللقاح في العالم بالتعاون مع منظمة «يونيسف»، ويحقق أفضل معايير الجودة المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية، ويعطى للأطفال مجاناً من خلال طاقم طبي مؤهل يقوم بإيصال اللقاحات إلى كل طفل وفق شروط صارمة لنقل اللقاحات وحفظها.



يؤدي إلى عرقلة الأعمال وتأخير إنجازها، ويلحق الأذى بالجهة العامة».

وأضافت أبو نظام: «لقد سمح القانون بالتراجع عن طلب الاستقالة إنما بشرطين هما: ألا تكون فترة الأيام الستين قد انقضت. وألا يكون قد صدر صكّ قبول الاستقالة».



إلى كل المناطق السورية. وقد تم ذلك بفضل الطواقم الطبية ذوي الكفاءة العالية، والمستعدين للوصول إلى أطفالنا في كل مكان».

ولفتت رائف إلى أنّ حملة اللقاح ضدّ شلل الأطفال مع كل ما تمّ به سورية تعدّ بمباية إنجاز لطاقم الطبي ولكل العاملين في مديرية الصحة أو العاملين في القطاع الصحي عموماً. وقالت: «نحن في حملات كهذه، نكون قد حمينا أطفالنا من الأمراض والإصابات التي شاهدها خلال سنين الأزمة في سورية».

بدورها، ألقى رئيسة الشؤون القانونية الأستاذة ريم أبو نظام محاضرة عن الاستقالة وعواقب ترك العمل. وقالت: «في السنوات الأخيرة، لوحظت زيادة في عدد العاملين الذين تركوا أعمالهم بصورة غير قانونية، من دون الأخذ بالحسبان أنهم من الممكن أن يعودوا إلى الوطن، وسيواجهون حينذاك دعاوى قانونية تحرك ضدهم. فقانون العاملين الأساس في الدولة حدّد تسع حالات لإنهاء خدمة العامل، وإحدى هذه الحالات الاستقالة وما في حكمها. فالاستقالة أن يقدم العامل طلباً خطياً إلى مديره لإعفائه من الخدمة، وعلى الجهة العاملة أن تبث بالطلب إما القبول أو الرفض خلال فترة ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. وهناك ضوابط لدى الجهة العامة حتى يقبل طلب الاستقالة أولاً. ومن هذه الضوابط التي يجب أن تتحقق ألا يؤدي قبول الاستقالة إلى حصول إرباك في العمل، وأيضاً إقبال الإدارة بالخبرات النادرة. أما بالنسبة إلى الملتزمين بخدمة الدولة، فلا تقبل طلباتهم إلا إذا تم الإيفاء بجميع التزاماتهم وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة. وأيضاً، لا تقبل طلبات الاستقالة للعاملين الذين يتابعون مشاريع معينة للدولة، لأن ذلك